الأمم المتحدة

A/HRC/43/11/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
19 February 2020
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير – 20 آذار/مارس 2020

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

أنغولا

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتُها الطوعية وردودُها

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

GE.20-02529(A)

2002529

الرجاء إعادة الاستعمال

1- قدمت أنغولا، إلى جانب دول أخرى، تقريرها أثناء الدورة الرابعة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وعقب 110 مداخلات من مختلف الدول، قُدِّم ما مجموعه 270 توصية، **قبلت الحكومة 259 منها وأحاطت علماً بـ 11**. وستُقدَّم التوصيات رسمياً أثناء الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2020.

2- وقد تم تجميع التوصيات التي **قررت** أنغولا **الإحاطة بها علماً** بحسب المواضيع التي تتناولها وهي تتصل بالمسائل التالية:

(أ) إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) (**التوصيات 49 و52 و55 و61**)؛

(ب) توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة أنغولا (**التوصيتان 26 و28**)؛

(ج) الانضمام إلى المبادرة الخاصة بالشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (**التوصية 78**)؛

(د) التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (**التوصيات 18 و19 و20 و21**)؛

الآراء المتعلقة بالتوصيات

ألف- إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس

3- إن مسألة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تعمل وفقاً لمبادئ باريس مسألة تستحق اهتمام الحكومة الأنغولية ونظرها فيها.

4- ومكتب أمين المظالم كيان عام مستقل مكلف بالدفاع عن حقوق مواطني البلد وحرياتهم وضماناتهم وبضمان عدالة الإدارة العامة وشرعيتها من خلال وسائل غير رسمية.

5- ويُعتبَر عموماً أن النظام الأساسي لمكتب أمين المظالم، الذي يؤدي، كما هو الحال في بلدان أخرى، دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، يتماشى مع مبادئ باريس عندما يتعلق الأمر بسلطات هذا المكتب ومسؤولياته وولايته الدستورية.

باء- دعوة دائمة إلى جميع المكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة أنغولا

6- إن أنغولا ملتزمة بضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها؛ وقد تلقت بالفعل زيارات من عدة مقررين خاصين معنيين بقضايا حقوق الإنسان ومن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

7- ولدى العديد من المقررين الخاصين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان حالياً دعوة دائمة لزيارة أنغولا. وسيُعاد إصدار هذه الدعوات في الوقت المناسب حسب المساعدة التي تحتاجها هذه الآليات الخاصة.

8- وستنظر الحكومة الأنغولية في دعوة مقررين خاصين آخرين في الوقت المناسب.

جيم- الانضمام إلى المبادرة الخاصة بالشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

9- أنغولا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. وهي أيضاً عضو مؤسس في عملية كيمبرلي لتنظيم شراء وبيع الألماس في السوق الرسمية بهدف منع استخدام الموارد الطبيعية لتمويل الأعمال التجارية غير المشروعة أو النزاعات، مع احترام السوق الدولية وضمان حقوق الإنسان للمواطنين. بل إن أنغولا كانت تتولى في السابق رئاسة العملية.

10- وقد تم تقييم مزايا الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وأنشئ فريق عامل عملاً بالأمر الرئاسي رقم 14/239 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر لتقييم مدى توافق المبادرة مع النظام القانوني المحلي.

دال- التصديق على ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

11- وقعت أنغولا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهي بصدد تحليل مدى توافق أحكامه مع الدستور الأنغولي.

12- وقد حدد تحليل أولي عدداً من التناقضات بين الدستور ونظام روما الأساسي يجب حلها قبل التصديق على النظام الأساسي.

13- وأنغولا، بوصفها دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي، تؤيد موقف الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية.

الاعتبارات النهائية

14- على الرغم من أن هذه التوصيات لم تُقبل للأسباب المذكورة أعلاه، فإنها ستظل مع ذلك تحظى بالاهتمام والاعتبار الواجبين من جانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأنغولية على مدى السنوات الأربع المقبلة.

15- وتشكر جمهورية أنغولا مرة أخرى الدول التي تكلمت أثناء استعراضها كما تشكر أعضاء المجموعة الثلاثية وأمانة مجلس حقوق الإنسان ورئاسته، وتكرر الإعراب عن استعدادها الكامل للدخول في حوار مفتوح وبناء مع آليات حقوق الإنسان.